وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس: نظام الإدارة المحلية

الفئة المستهدفة: سنة أولى ماستر علوم سياسية (تخصص إدارة محلية)

الأستاذ: سي ناصر الياس

السنة الجامعية: 2024- 2025

المحور الأول: المركزية واللامركزية:

إن الاختيار بين المركزية واللامركزية يعتبر من أكبر المشاكل المتصلة بتفويض السلطة في المنظمات الإدارية مهما اختلفت أنواعها، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة. عدم القدرة على تغلب أحدهما على الأخر، فكل منها يحقق مزايا لا تتوفر في الأخر.

مفهوم المركزية واللامركزية:

هناك تعريفات شائعة للتفرقة بين المركزية واللامركزية، يقول الرأي الأول بأن المركزية تعني التركيز الجغرافي، أي وجود المنظمة في مكان واحد. في حين أن اللامركزية تعني التشتت الجغرافي، بمعنى توزيع فروع المنظمة على أماكن متفرقة. أما الرأي الثاني يركز على درجة تفويض سلطة اتخاذ القرار على المستويات التنظيمية، حيث تميل المنظمة إلى الأخذ بأسلوب اللامركزية بزيادة درجة تفويض السلطة، والعكس في حالة استبقاء سلطة اتخاذ القرار في المستوى الأعلى. كما يقصد بالمركزية تجميع صلاحيات اتخاذ القرار في إدارة أو شخص واحد أو عدد محدود من المديرين. أما اللامركزية فهي انتشار صلاحية اتخاذ القرار في أكثر من جهة أو إدارة أو شخص.

كما لا يوافق ألن على اعتبار اللامركزية الجغرافية شكلا من أشكال اللامركزية الإدارية وذلك بقوله: " أنه عندما تقوم إحدى المنظمات ذات المركز الرئيسي في مدينة ما ببناء وحدات في مدينتين آخرين، فإنها في الواقع توزيع لتسهيلاتها الإنتاجية على أماكن متفرقة، وليس ضرورية أن تكون لا مركزية لأن اللامركزية الإدارية ليس من الضروري أن تتواجد مع التشتت الجغرافي.

ويأخذ فايول بنفس المعنى أنه كلما نزيد من أهمية المرؤوسين في المنظمة يعد شكلا من أشكال اللامركزية والعكس صحيح.

تعريف المركزية: تقوم على تجميع السلطة في يد هيئة واحدة في جميع أنحاء الدولة من الناحية السياسية، الاقتصادية،الإدارية، وتقوم على تجميع أوجه الأنشطة الإدارية في يد السلطة التنفيذية وفروعها في العاصمة والأقاليم حيث تتركز صلاحية التقرير النهائي في يد السلطة المركزية وتتدرج تبعية الموظفين من القاعدة إلى القمة. ويمكن تعريف التركيز الإداري بأنه: تركز السلطة الإدارية بكلياتها وجزئياتها في يد السلطة المركزية المستقرة في العاصمة دون أن تفوض لممثليها في الأقاليم أي صلاحيات سواء من ناحية اتخاذ القرار أو من الناحية المالية للبت في المسائل التي يختصون بها.

عوامل تحقق المركزية:

- ✓ تتحقق المركزية عندما يتم تصعيد كل موقف أو مشكلة تتطلب حلا إلى القيادات العليا في الجهاز الإداري من أجل وضع حل له.

- ✓ تتحقق المركزية بواسطة إصدار لوائح وتعليمات وقرارات تفصيلية من قبل الجهات العليا وتلتزم الجهات الأدنى بتطبيقها
- ✓ يمكن تحقيقها بطريقة الخلط بين الطريقتين السابقتين فقد يصدر المركز لوائح وتعليمات تفصيلية ، على أن تعرض على المركز الحالات والمشاكل التي لها طابع خاص.

عوامل وأسباب التي تؤدي إلى الأخذ بنظام المركزية:

1. رغبة الرئيس الإداري في مباشرة السلطة بنفسه نظرا لحبه لها واستئثاره بها وعدم ثقته في مساعديه أو مديري الوحدات الإدارية الأدنى
2. الرغبة في توحيد أساليب وأنماط النشاط والعمل الإداري في مختلف مرافق الدولة في مختلف مناطقها
3. نقص العيوب التي كانت تترافق مع إتباع أسلوب المركزية من خلال التطورات العلمية الحديثة التي سهلت عملية الاتصالات وسرعة إيصال القرارات والتعليمات إلى أجزاء الجهاز الإداري من المركز. إضافة إلى التخوف من المسؤولية نتيجة للرقابة الإدارية كرس أسلوب المركزية.
4. إن تطبيق المركزية في الإدارة يؤدي إلى تأكيد وضمان وحدة الدولة من الناحية القانونية والسياسية، ويسهم في تثبيت سلطة الحكومة المركزية.
5. يتم اللجوء إلى الأسلوب المركزي، نتيجة لاعتباره الوسيلة الأمثل لتنفيذ خطط التنمية الشاملة
6. يلعب شكل الدولة،ومساحتها وعدد سكانها، دورا في إتباع أسلوب المركزية في العمل الإداري، فإذا كانت دولة بسيطة وذات إقليم صغير وكثافة سكانية قليلة فهي تشجع على المركزية

مزايا وعيوب المركزية:

أولا: المزايا

- ✓ سهولة التنسيق وتوحيد السياسات والممارسات بين الإدارات
- ✓ التشغيل الاقتصادي الأمثل للإمكانات المتاحة.
- ✓ صحة القرارات المتخذة نتيجة استغلال الخدمات الاستشارية المتخصصة.
- ✓ تكوين فريق متعاون من متخذي القرارات على مستوى الإدارة العليا
- ✓ عدم حدوث ازدواجية في القرارات
- ✓ سهولة الرقابة وإجراءاتها.

ثانيا: عيوب المركزية

- ✓ عدم تكوين صف ثان أو تنمية طبقة بديلة من متخذي القرارات في المنظمة.

- ✓ انخفاض الروح المعنوية للرؤساء على المستويات الإدارية الأدنى
- ✓ قد يغفل متخذ القرار في المستوى الأعلى عن بعض العوامل الهامة التي تعيشها المستويات الأقل.
- ✓ خطورة القرار الفاشل تمتد لتشمل قطاعا كبيرا أو المنظمة بأكملها
- ✓ قد تؤدي المركزية إلى نوع من الاتكالية أو لاعتماد، عند أعضاء المستويات الإدارية الأدنى، فلا يتصرفون في أي موقف انتظار للقرار من الإدارة العليا، الأمر الذي يعطل الابتكار ويضيع الأفكار الجديدة.

مفهوم اللامركزية:

اللامركزية الإدارية تعني تفويض كل أو بعض سلطات المركز إلى الوحدات والوظائف الإدارية الأدنى في الجهاز الإداري. وهذا يعني تمتع هذه الوحدات الإدارية والوظائف بصلاحية وسلطة صنع القرار والتصرف المستقل،وفق ما يمليه عليها تقديرها للحالات والمشاكل التي تواجهها، وكذلك فإن اللامركزية تعني المرونة في التبعية الإدارية، بحيث لا ترتبط الأجهزة الإدارية في إقليم الدولة ارتباطا رئيسيا، إذ تتدرج تدرا هرميا في الجهاز الإداري الرئيسي في عاصمة الدولة، وفق القرارات التي تحكمها وتحدد علاقتها ببعضها البعض، بحيث تكفل تأدية الوظيفة الإدارية للدولة على وجه لا يتعارض مع بعضه البعض، وعلى وجه لا يحدث تباينا وتعارضا في أهداف الدولة، ولا يتعارض كل ذلك مع القرارات الدستورية والتشريعية أو القضائية للدولة

مزايا اللامركزية:

- ✓ تفرغ المديرين للقرارات الهامة، وعدم انشغالهم بالمشكلات الفرعية
- ✓ سرعة اتخاذ القرارات وحل المشكلات.
- ✓ اتخاذ قرارات أفضل لأن متخذ القرار إذا كان يعايش المشكلة فهو أقدر من المدير لا يعرف تفاصيلها.
- ✓ تدريب المديرين والرؤساء على مستويات أقل
- ✓ تحقق اللامركزية مبدأ هام من مبادئ التنظيم وهو توازن السلطات والمستويات
- ✓ رفع الروح المعنوية للمديرين والرؤساء في المستويات الإدارية المختلفة نتيجة لشعورهم بالمشاركة الايجابية.
- ✓ زيادة حماس أعضاء المستويات الإدارية المختلفة ورغبتهم واهتمامهم بحل المشكلات التي تواجههم، وبالتالي ظهور الأفكار الجديدة والحلول المبتكرة.
- ✓ مخاطر القرارات الضعيفة موزعة، فهي تؤثر على إدارة واحة أو قسم واحد بدلا من التأثير على المنظمة كلها أو عدد كبير من الإدارات.

عيوب نظام اللامركزية:

- ✓ تناقض أو عدم اتساق القرارات المتخذة.
- ✓ ازدواج الخدمات التي تستلزمها الإدارات المختلفة وزيادة التكاليف
- ✓ صعوبة الاتصالات أفقيا ورأسيا لأن الإدارات تصبح شبه مستقلة وبطء الوقت المستنفذ لنقل المعلومات
- ✓ قد يحس المديرون بعدم أهمية الاستشارات التي يقدمها المتخصصون أو عدم الحاجة إليها.
- ✓ صعوبة الرقابة وضعف الروابط مع الإدارة العليا وخاصة المناطق الأخرى ويندر في الحياة العملية أن تجد المركزية الكاملة أو اللامركزية التامة ولكن الغالب أن تجد المركزية، واللامركزية سويا في منظمة واحدة ولكن بدرجات مختلفة. وتقرر إدارة المنظمة الدرجة الملائمة من المركزية واللامركزية بناءا على مجموعة من العوامل كحجم المنظمة وانتشارها الجغرافي ونوع العاملين وتخصصاتهم.

عوامل وأسباب الأخذ بأسلوب اللامركزية

1) إن اللامركزية تمنع التركيز، والتضخم في ممار سة السلطة، وهذا يؤدي إلى تمتع الوحدات الإدارية أسفل التنظيم الإداري بقدر من السلطة في اتخاذ القرارات
2) إن اتساع حجم التنظيمات الإدارية يستدعي الأخذ بأسلوب اللامركزية وهذا من أجل تخفيف الإجراءات الإدارية المعقدة التي تنتج عن الأجهزة والمنظمات الضخمة.
3) إن التخصص ومبدأ تقسيم العمل يحتم الأخذ بأسلوب اللامركزية. فهذا الأسلوب يخفف إلى حد كبير من أعباء القيادة الإدارية ويمنع تضخم السلطة
4) إن مبادئ ديمقراطية إدارة التنظيم توجب الأخذ باللامركزية، كما تؤدي اللامركزية إلى تنمية وتوسيع خبرات القيادة الإدارية.
5) تؤدي اللامركزية إلى سرعة مواجهة المشكلات واتخاذ القرارات

المحور الثاني: نظام الإدارة المحلية

تمثل دراسة أنظمة الإدارة المحلية مكانا هاما لدى الباحثين لما لها من دور كبير في الحفاظ على توازن الدولة وضمان أدائها لواجباتها على مستوى كافة أقاليمها، وسيتم التطرق إلى مفهوم الإدارة المحلية من خلال التطرق إلى تعريفها وكذا أهدافها، وأشكال الادارة المحلية في الأنظمة المختلفة، بالإضافة إلى أسباب الأخذ بنظام الإدارة المحلية.

1- تعريف الإدارة المحلية.

لقد تعددت تعاريف الإدارة المحلية وذلك لاختلاف الاتجاهات التي قامت بوضع تعاريف مختلفة للإدارة المحلية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: الذي وضع تعريفا للإدارة المحلية استنادا إلى وظائفها، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإدارة هي: " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا، لكن هذا التعريف ليس جامعا لأن وظائف الإدارة المحلية تتعدد وتختلف من دولة لأخرى حسب النظام المطبق والسياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية من أن إلى أخر، وإلى درجة الاستقلالية التي تتمتع بها هذه الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة، ومدى ارتباطها بالحكومة المركزية.

وانطلق الاتجاه الثاني: من أهداف الإدارة المحلية حيث يرى أن الإدارة المحلية " أنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من رقابة السلطة المركزية" لكن الملاحظ على هذا الاتجاه أن الأهداف تختلف من ومن لأخر وبالتالي فإن التعريف على أساس الأهداف تعريفا ناقص.

أما الاتجاه الثالث: يركز هذا الاتجاه على جوهر الحكم المحلي ومبناه وهيئته، والمقصود بذلك هيكل الجهاز الإداري لهذا النظام، الذي يتكون من المجالس المحلية بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية، ومن بين التعاريف التي نجدها في هذا الاتجاه تعريف وألن " بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين" وكذلك تعريف جون شارك " بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، بالإضافةّإلى الأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية "

أسباب قيام نظام الإدارة المحلية

هناك عدة أسباب ومبررات التي تكمن وراء قيام نظام الإدارة المحلية كتنظيم يعتبر جزءا من الهيكل الإداري العام للدولة ومن جملة هذه المبررات نجد:

أولا المبررات والدوافع السياسية: وتتمثل في انتشار أفكار الديمقراطية عبر ثورة الاتصالات الحديثة، وأصبحت الدول بمختلف توجهاتها تضطلع بدور جديد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لشعوبها.

كما أصبحت الإدارة المحلية أمر محتم كمنهج ديمقراطي تتبناه الدول، إذ أن المسؤولية الديمقراطية تطورت لدى الشعوب من ديمقراطية المؤسسات السياسية إلى ديمقراطية المؤسسات الإدارية.

ثانيا: المبررات الاجتماعية: وتتمثل فيمايلي:

- ✓ رغبة الدولة في توثيق التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية في أداء الخدمات التي يفتقر إليها الشعب عن طريق توزيع الدولة للخدمات التي يفتقر إليها الشعب عن طريق توزيع الدولة للخدمات العامة بين هيئات مركزية وهيئات محلية.
- ✓ قصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها، فلا يعقل أن يتحمل المواطن العبء الضريبي المتوجب عليه ويتم إنفاقه في العاصمة أو المدن الكبرى.
- ✓ تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، حيث أن وجود المجلس المحلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين
- ✓ كما أن أهمية نظام الإدارة المحلية كوسيلة لعلاج ظاهرة التخلف بين القرية والمدينة وخاصة في الدول النامية
- ✓ شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهمية التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية بما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه
- ✓ الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية، حيث يعمل نظام الإدارة المحلية على إشراك السكان المحليين في إدارة شؤونهم المحلية.

ثالثا: المبررات والدوافع الإدارية:

- ✓ أصبح تقسيم العمل ضرورة حتمية في مجال النشاط الحكومي بعد أن أصبح أداء الخدمات الحكومية في كل بقعة من بقاع الدولة على نحو سليم مهمة ينوء بها كاهل الحكومة المركزية سواء من حيث التنظيم الإداري أو المالي.
- ✓ إفساح المجال لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلي وإعطاء الفرصة للإبداع الشعبي ثم الانتفاع بما ثبتت صلاحيته من أساليب الإدارة والعمل
- ✓ تقضي الظروف المحلية تنوع في أنماط إنجاز الخدمات والمرافق المحلية على خلاف الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة المركزية بشكل مشابه على جميع بقاع الدولة، فالتقيد بأنماط مماثلة في الخدمات المحلية فيه إغفال للتفاوت الطبيعي بين الوحدات الإدارية المحلية المختلفة.
- ✓ أصبحت اللامركزية الإدارية ضرورة يقتضيها اتساع النشاط الإداري وتنوعه، وهكذا اتجهت الكثير من الدول نحو التوسع في تقسيم السلطات والاختصاصات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

أهداف نظام الإدارة المحلية:

1- الأهداف السياسية: وتتمثل في:

- ✓ التعددية: ويقصد بالتعددية توزيع السلطة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها،
- ✓ الديمقراطية: تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية كما تسمح الادارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطنين.

2- الأهداف الإدارية:

وتتمثل في السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات السكان المحليين، وكذلك القضاء على بيروقراطية الادارات المركزية، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض

3- الأهداف الاجتماعية:

وتتمثل في تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم ويؤدي هذا إلى زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة.

المبادئ الأساسية للإدارة المحلية:

هناك عدة مبادئ تتميز بها الإدارة المحلية نذكر منها:

1- الاستقلالية الإدارية: تحدد درجة استقلالية الإدارة المحلية عن الحكومة المركزية في تسيير شؤونها طبيعة تلك الاستقلالية من حيث كونها استقلالية إدارية بحتة. كما هو الشأن الدول الموحدة، أو تعددها إلى مجالات التشريع والتنفيذ وهو ما يعطيها الاستقلالية السياسية وهو شأن الحكم المحلي في الدول الفيدرالية أو في الأقاليم المستقلة ذاتيا. ويتحقق الاستقلال الإداري بوجود نظام قانوني يتمثل في منحها الشخصية المعنوية وسلة البت في اتخاذ القرارات المتصلة بالمصالح المحلية، وكذا بالانتخاب لأنه يحقق استقلال أعضاء الهيئة المحلية ويجسد مبدأ ديمقراطية الإدارة. وتتميز الاستقلالية الإدارية بوجود مايلى:

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:يرجع سبب ومبدأ قيام النظام اللامركزي إلى وجود مصالح أو شؤون محلية تتمثل في التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم التي تختلف عن الاحتياجات والمصالح الوطنية العامة المشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

- إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة: يركز نظام الإدارة المحلية على وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين في إقليم الدولة على أن تكون هذه الوحدات ومن أمثلتها المحافظات والمدن المستقلة عن أشخاص منشئيها وممثلها على أن تقوم هذه الوحدات الإدارية بالإشراف على المرافق المحلية الإقليمية بدلا من الحكومة المركزية ومن أركان نظام الإدارة المحلية وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية، والاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بحرية في ممارسة اختصاصاته وفي إنشاء وإدارة والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها وأن تكون لديه القدرة الذاتية ماليا وإداريا للقيام بالواجبات الموكلة إليه.

ولعل من أهم العوامل التي تضمن استقلال المجالس المحلية هو أن تتمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية وأن يتم الأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين.

2- الاستقلالية المالية

أولا: تعريف الاستقلالية المالية: الاستقلالية المالية في مفهومها العام، تتمثل في الوسائل المالية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية، وهناك من يراها حجر الزاوية الذي تقوم عليه الإدارة المحلية.

إن الاستقلال المالي للوحدات المحلية يرمي إلى تحقيق الديمقراطية واللامركزية في تسيير شؤونها ويسمح لها بالقيام بنشاطاتها الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية، ومن أجل تلبية حاجيات سكان الإقليم وتحريك عجلة التنمية المحلية. ولتحقيق الاستقلال يقتضي الأمر ضرورة تمتع الوحدات المحلية بموارد مالية محلية مستقلة ومنفصلة عن موارد الدولة وذلك من أجل دعم استقلالها الإداري.

ثانيا: الفوائد الاقتصادية للاستقلالية المالية:

قد تتشابه المبررات الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية لكل من الاستقلالية المالية والاستقلالية المحلية، فحسب البروفيسور henry Tulkens " مهما امتلكت السلطة المركزية من علماء ومفكرين لن يتمكنوا بالإلمام بتفاصيل شعب كبير. هذا ومن بين المفكرين الذين تحدثوا عن الفوائد الاقتصادية للاستقلالية المالية نجد: ربتشارد ميسقراف حيث أوجزها في:

- تؤخذ بعين الاعتبار الفروق بين الاختبارات التي تؤسس على المستوى المحلي بالنسبة إلى الخدمات والتجهيزات، والتي يجب أن تحترم بحسب الأولويات. وعليه يمكن اعتبار الاستقلالية عامل لتكريس الديمقراطية.

- تفيد من تقليل تكلفة الحصول على معلومات (معرفة الاحتياجات وشروط إشباعها) والحرص على التسيير بفعالية بتوضيح المسؤوليات للمواطنين والمكلفين بالضريبة وتمكينهم من معرفة مستوى النفقات من أجل فهم واضح لتكلفة الخدمات وبالتالي زيادة الشفافية.

ثالثا: الرقابة الإدارية:

1- تعريف الرقابة الإدارية: يرى بعض الفقهاء أن مصطلح الرقابة الإدارية هو الأفضل من مصطلح الوصاية الإدارية. لأن التسمية لا تعبر عن المقصود بها نظرا للاختلاف الجوهري بين نظام الرقابة الإدارية ونظام الوصاية الإدارية الموجود أصلا في القانون الخاص والقائم على أساس نقص الأهلية لأن الوحدات اللامركزية تتمتع بالشخصية القانونية وهي بذلك تكون مؤهلة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. وإزاء هذا الاختلاف فإن مصطلح الرقابة الإدارية هو الأجدر على وصف العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، والهدف من تقدير هذه السلطة للهيئات المركزية بالعاصمة هو ضمان وحدة الدولة إداريا وسياسيا. بإعتيار أن السلطة المركزية تسعى لتغليب المصالح القومية على المصالح المحلية عند تعارضها

2- أنواع الرقابة على الوحدات المحلية: يمكن حصر أنواع الرقابة التي يمكن أن تمارسها على الوحدات المحلية فيمايلي:

1- الرقابة الإدارية: وهي من اختصاص السلطة التنفيذية، والهدف منها التأكد من حسن الخدمات المحلية ودعم وحدة الدولة الإدارية، ويتخذ هذا النوع من الرقابة ثلاث صور وهي:

أ- الرقابة على الهيئات ذاتها: من اختصاص القانون المنشأ للوحدات الإدارية المحلية، أن يخول السلطات الإدارية المركزية سلطة إيقاف وحل أجهزة وهيئات الإدارة المركزية دون المساس بوجود الشخصية المعنوية لتلك الإدارة

ب- الرقابة على الأشخاص: تمارس السلطة الوصية رقابتها على أشخاص معينين بالوحدات اللامركزية كما لها الحق أيضا وفق إجراءات معينة ممارسة وصايتها الإدارية على الأشخاص المنتخبين، تتمثل مظاهر الرقابة الإدارية على الأشخاص القائمين على الوحدات المحلية في:

- توقيف عضو بهيئات الإدارة المحلية لمدة محددة عن ممارسة المهام

- الإقالة لأسباب عملية كتولي العضو المنتخب لمهام إدارية في جهة أخرى.

- العزل أو الطرد أو الفصل بسبب إدانته لارتكاب أعمال مخالفة للقانون (الجرائم)

ج- الرقابة على الأعمال: وتتخذ هذه الرقابة الأشكال التالية:

- التصديق والإلغاء: تنص القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية على أن قرارات ومداولات وتصرفات تلك الإدارة تكون بإطلاع السلطة الوصية عليها قيل تنفيذها.

- الحلول: يمكن في حالات معينة للسلطة الوصية أن تحل مكان ومحل الإدارة المحلية للقيام بتصرفات وأعمال هذه الأخيرة، ويتم هذا الإجراء عند امتناع الإدارة المحلية القيام بمهامها.

2- الرقابة التشريعية

تنشأ الوحدات المحلية بواسطة السلطة التشريعية، فالأمر يستلزم دائما في حالة إنشائها وإلغاء الوحدات المحلية إصدار قانون من السلطة المختصة وأحيانا لا تحل إلا بقانون، لذا فالبرلمان باعتباره صاحب السلطة التشريعية في الدول فإنه يختص بممارسة الرقابة على هذه الهيئات قصد التأكد من أن الأجهزة المحلية تمارس اختصاصاتها بشكل اللازم.

وتستخدم السلطة التشريعية في ذلك وسائل مختلفة كتشكيل لجان للبحث وتقصي الحقائق حول موضوع معين، وهذه اللجان يحق لها دعوة أعضاء الهيئات المحلية وموظفيها لاستجوابهم ومناقشاتهم وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزير المختص بالإدارة المحلية فيما يتعلق بمشكلات النظام المحلي وأوجه القصور و مستوى الخدمات ومدى كفاءاتها.

3- الرقابة القضائية:

تنظم ممارسات وأعمال الهيئات المحلية بمجموعة من القوانين وإذا أساءت استعمال سلطاتها أو تجاوزت حدودها كانت تصرفاتها غير مشروعة وعرضة للطعن أمام القضاء فالقضاء هنا بمثابة الحكم بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية فهو ينظر في القضايا التي ترفعها الإدارة المحلية ضد الإدارة المركزية مطالبا بإلغاء القرارات التي تراها مجحفة بحقها ومخالفة للقانون.

وكذلك ينظر في القضايا التي تطلب فيها الإدارة المركزية أو الأفراد إلغاء القرارات الصادرة عن الإدارة المحلية إذا كانت مخالفة للقانون.

4- الرقابة المالية:

إن رقابة الأموال هي أكثر صورة فعالية، حيث يمتد إشراف الحكومة إلى كافة أنشطة الهيئات المحلية، وتتخذ هذه الرقابة عدة أشكال أهمها: التصديق على القروض والتفتيش المالي

5- الرقابة الشعبية:

يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء والموظفين فيها بالأعمال الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية، وتختلف صور الرقابة باختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول، فقد يكون لسكان الوحدة المحلية الحق في قبول أو رفض بعض قرارات المجلس المحلي قيل تنفيذها مثل عقد القروض كما في أمريكا وايطاليا أو تعديل حدود المجلس المحلي كما هو الحال في فرنسا وقد يكون لهؤلاء السكان الحق في عزل الأعضاء إذا ما ثبت لهم عدم قدرتهم على الأداء الجيد أو فسادهم، أوقد تكون الرقابة الشعبية بالسماح للسكان المحليين حضور اجتماعات المجلس المحلي، ووجوب عرض جدول أعمالها قبل عقدها بفترة زمنية معقولة، وكذلك حق تقديم السكان للشكاوي والانتقادات والاقتراحات للمجلس المحلي.

هذا بالإضافة إلى دور الرقابة التي تمارسها الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة والتي تعتبر من أهم وسائل التعبير عن أراء المواطنين في النظم الديمقراطية حيث أصبحت الصحافة أداة الرأي العام القومي والمحلي في التعبير عن احتياجات المواطنين ومن خلالها يستطيع الرأي العام المحلي أن يؤثر على أعضاء المجالس المحلية وعلى أعمالهم وتوجيههم من خلال النقد وكشف الخطأ من الصواب.

التفرقة بين نظام الإدارة المحلية وغيرها من النظم القانونية

يقتضي دراسة مفهوم الإدارة المحلية أن نميزه عن النظم القانونية المشابهة مثل نظام الحكم المحلي ونظام عدم التركيز.

1- الفرق بين نظام الإدارة المحلية ونظام الحكم المحلي: في هذا المجال تباينت الآراء، فالبعض يرى أن الإدارة المحلية أسلوب معين من أساليب اللامركزية الإدارية بينما الحكم المحلي فهو أسلوب من أساليب الحكم أو اللامركزية السياسية.

أما البعض الأخر فقد اعتبر أن الإدارة المحلية تشكل أول خطوة نحو الحكم المحلي، وبالتالي فهي تشكل مرحلة ضرورية لا بد من المرور عليها للوصول إلى تحقيق حكم محلي.

وهناك فريق أخر يرى أن هذين المصطلحين مترادفين، وهما يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى أو حتى داخل الدولة الواحدة.

وبعد التعرض لهذه الآراء نجد من الضروري التفرقة بين هذين المفهومين، وهناك عموما فروق شكلية وأخرى موضوعية تتمثل الفروق الشكلية في نوع السلطات

المخولة لكل منهما، فنظام الحكم المحلي يتميز بوجود ثلاث سلطات: تشريعية، تنفيذية، قضائية، حيث تنقسم الدولة إلى دويلات لها دستورها وسلطاتها التنفيذية والقضائية . أما نظام الإدارة المحلية فتنحصر سلطتها في الجوانب التنفيذية أو إدارية ومالية، بينما تختص السلطة المركزية في الدولة بالسلطات الثلاث مثل :فرنسا، إسبانيا، الجزائر.

أما فيما يخص الفروق الموضوعية، فتتعلق بمبدأ التباين الموجود بين مكونات كل من النظامين فنظرا لاختصاصاته المحلية الواسعة بين نظام يعد نظام الحكم المحلي دولة داخل دولة، أما نظام الإدارة المحلية فيجسد تقسيما جغرافيا معين لأقاليم الدولة.

هذا إلى جانب أن اختصاصات منظمات الحكم المحلي هي مستمدة من الدستور الفيدرالي مباشرة بينما تستمد منظمات الإدارة المحلية سلطاتها من الحكومة المركزية، ونظرا للقيود التي يفرضها الدستور الفيدرالي تعد رقابة الحكومة الفيدرالية ضيقة النطاق ومحدودة جدا على منظمات الحكم المحلي، وهي تقتصر فقط على التحقق من أن المنظمات تعمل في الحدود التي تنص عليها قوانين النظام الفيدرالي، أما فيما يخص منظمات الإدارة المحلية فإن الرقابة المركزية غير مقيدة بأي دستور وتكون السلطة المركزية صاحبة القرار فيها. ولنا أن نوضح ما سبق في الجدول التالي:

أوجه الاختلاف	الإدارة المحلية	الحكم المحلي
النشوء	تنشأ بموجب القانون	ينشأ بموجب الدستور
الارتباط	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة وبذلك تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري	يرتبط بشكل الدولة، ويعتبر أسلوب من أساليب التنظيم السياسي
الوظيفة	تمارس جزء من الوظيفة الإدارية فقط	يمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية
الموطن	تتواجد في ظل الدولة والسلطة البسيطة	يتواجد فقط في الدولة المركبة
مدى ثبات الاختصاص	اختصاصاتها قابلة للتغير زيادة ونقصا كونها تحدد بموجب التشريعات العادية في الدولة	اختصاصاته تتمتع بدرجة من الثبات، كونها محددة بموجب الدستور
الرقابة	تخضع لرقابة وإشراف الدولة المركزية	تمارس عليها رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية
القوانين المطبقة	تخضع لجميع القوانين سارية المفعول في الدولة	يخضع لقوانين صادرة عن السلطة التشريعية

2- الفرق بين الإدارة المحلية وعدم التركيز الإداري

تشترك الإدارة المحلية مع عدم التركيز الإداري في أنهما أسلوبان من أساليب ممارسة الوظيفة الإدارية.

- الإدارة المحلية وعدم التركيز لهما خاصية مشتركة تتمثل في أن سلطة اتخاذ القرارات تخرج من يد السلطة المركزية لكي تمارس موقعيا.

إذا كان كل من النظامين ينتمي إلى جنس واحد، فالاختلاف بينهما كبير. ويظهر في عدد من النقاط:

1. يقع أسلوب عدم التركيز ضمن دائرة المركزية الإدارية بينما الإدارة المحلية هي صورة من صور اللامركزية الإدارية، وهي تقوم على أساس استقلال هذه الجماعات عن السلطة المركزية
2. الهيئات الإدارية في ظل نظام عدم التركيز لا يعترف لها القانون بالشخصية المعنوية كونها ترتبط بالسلطة المركزية بعلاقة تسلسلية رئاسية بينما الإدارة المحلية في ظل نظام اللامركزية يعترف لها القانون بالشخصية المعنوية
3. يترتب على عدم الاعتراف بالشخصية المعنوية، أنه يتخذ القرار في عدم التركيز الإداري دائما باسم الدولة ومن قبل موظفيها، بينما يتخذ القرار الإداري في نظام الإدارة المحلية باسم ولحساب الجماعة المحلية التي تمثل المجتمع المحلي.
4. الإدارة المحلية لها قيمة ديمقراطية بينما عدم التركيز الإداري هو تطبيق للفن الإداري وليس له بذاته قيمة ديمقراطية، وبالتالي يترك الإدارة بيد السلطة المركزية أو بيد موظفيها.
5. في أسلوب عدم التركيز الإداري تنتقل السلطات داخل نفس الشخص المعنوي من الرئيس الأعلى حسب التدرج الوظيفي إلى ما يليه في التسلسل بينما في الإدارة المحلية تتعدد السلطات الإدارية نظرا لتعدد الأشخاص المعنوية وتختص كل سلطة بجانب من الوظيفة الإدارية وتمارس عليها السلطة المركزية الرقابة الإدارية

المحور الثالث: التنمية المحلية

تستقر معظم الدراسات الاقتصادية والقانونية والأكاديمية عندما تتناول موضوع التنمية المحلية، أن هذه الأخيرة لها بعد زماني ومكاني مرتبط بصفة دائمة ومستمرة بحياة الإنسان، عبر مختلف مراحل تطوره لتلبية احتياجاته المحلية، وبتزايد هذه الاحتياجات في شتى المجالات مع الموازاة في اتساع مفهوم الدولة وبسط سيادتها الإقليمية من خلال تعزيز صلاحيات الجماعات المحلية،أدركت بأنها معنية بإشباع حاجات مواطنيها، حيث أنها وصفت في بعض الأحيان بدولة التنمية.

إذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة البرامج والمشاريع الوطنية لمختلف القطاعات، فإن التنمية المحلية هي المرآة العاكسة لتلك البرامج والمشاريع على المستوى المحلي، حيث يعتبر التنظيم الإداري المحلي سندل لها، وذلك لارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية، وتتجسد صورتها الحقيقية من خلال الدور الذي تقوم به الإدارة المحلية كونها البيئة المناسبة لتطبيق الإستراتجية التنموية المسطرة من قبل الدولة والتي تجد مرجعيتها الإيديولوجية وإطارها القانوني والتنظيمي الخاص بها.

1- تعريف التنمية المحلية

أولا: المفهوم الفكري: في هذا السياق حاول عدة باحثين في مجال التنمية المحلية بلورة وإعطاء مفهوم فكري للتنمية نذكر منهم تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا" وهناك من يعرفها بأنها " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

ثانيا: المفهوم القانوني: تستمد التنمية المحلية مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، ونقصد بذلك الدستور أو النصوص الخاصة بالجماعات المحلية، فمثلا نجد في الجزائر قانون البلدية 11/ 10 الذي يتحدث عن إستراتجية التنمية المحلية، وما يمكن قوله أن التنمية المحلية يقصد بها تكفل الإدارة المحلية بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، وذلك ضمن برنامج منسجم ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد.

التخطيط للتنمية المحلية:

1- تعريف التخطيط: هو أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد المحلية على أفضل وجه ممكن لتحقيق أهداف محددة تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خلال فترة ومنية محددة.

إن التخطيط للتنمية المحلية يتطلب إيجاد بدائل لإعداد مخطط التنمية المحلية ضمن الخطة الوطنية الشاملة، ولا يمكن للتنمية أن تحقق أهدافها ما لم تكن ضمن إستراتجية واعية تعتمد على التخطيط للتنمية

2- أسس التخطيط (المبادئ): إن التخطيط للتنمية المحلية هو من أساسيات الفعل التنموي ولتخطيط ضوابط ينطلق منها وهي مبادئ وأسس يقوم عليها ومن هذه الأسس ما يلي:

أ- الواقعية: التخطيط هو عملية تصويرية لغايات اجتماعية معينة ولأساليب تحقيقها بالإمكانات المادية والبشرية والممكنة فالتخطيط الناجح والموضوعي هو الذي ينبني على تقدير دقيق لواقع المجتمع المحلي الذي يراد تنميته وليس لأمال خيالية.

ب- الشمولية أن تتضمن خطة التنمية المحلية كافة قطاعات الأساسية المكونة للمجتمع المحلي من التعليم، الصحة، السكن، الزراعة، الصناعة... الخ إضافة إلى الشمول الجغرافي للمنطقة المراد تنميتها.

ج- التكاملية: أن لا تأخذ كل خطة تنموية لوحدها وإنما أن نسلم بالتكامل أثناء التخطيط للتنمية المحلية، فالخطة التربوية تخدم الخطة الصحية، والخطة الصحية تخدم الخطة الزراعية، وهكذا تنشأ علاقة بين مختلف المؤسسات.

د. الاستمرار والتجدد: إن تجسيد مبدأ الاستمرار والتجدد يكمن في عدم الفصل بين أية مرحلة من مراحل التخطيط عن المرحلة الموالية لها، فمرحلة إعداد وتنظيم البرامج لا تنفصل عن مرحلة المتابعة والتقويم، والتجديد يظهر في التخطيط الاجتماعي المستمر والمترابط،فمنذ البدء في تنفيذ الخطة الأولى يشرع في بدأ دراسة الخطة الثانية، كما يظهر التجدد عند تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع لأخر حسب طبيعة المشروع والبرامج، وحسب الظروف الزمانية والمكانية.

ه- التنسيق: التنسيق يعد من المبادئ الأساسية للتخطيط ويأخذ التنسيق ناحيتين الأولى يكون التنسيق بين الأهداف المراد تحقيقها فكلما كانت خطة مرسومة لها أهداف، والأهداف تنقسم إلى إستراتجية وتقنية، والتنسيق بين الأهداف يضمن عدم تكرار الجهود والناحية الثانية التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة.

و- المرونة: يتجسد مبدأ المرونة في المرونة الزمانية والمكانية، والمرونة الزمانية حينما تأخذ في الاعتبار مبدأ التغير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال زمن محدد لتنفيذ الخطة، أما المرونة المكانية إذا كانت برامج التنمية المحلية مصدرها مستوى وطني في هذه الحالة يجب مراعاة ظروف المجتمع المحلي وإضفاء الطابع المروني لأية خطة تنموية على المستوى المحلي يصبح ضروري.

2- مراحل التخطيط للتنمية المحلية

يتم التخطيط للتنمية من خلال عدة خطوات متتابعة فيما بينها متماسكة الحلقات تتصل مقدماتها بنتائجها وهي كمايلي:

أ- المرحلة التمهيدية للتخطيط: و تتمثل في مجموعة من النقاط:

- ✓ تحديد أهداف الخطة وهذا من خلال الاستقصاء والمناقشة ومن ثم الاتفاق على أهداف الخطة والأولويات التي تؤخذ في الحسبان.
- ✓ جمع البيانات اللازمة والكافية: يعد جمع البيانات والمعلومات عن مختلف جوانب المجتمع من الأمور المهمة للدراسة والتخطيط، ويكون الحصول على البيانات من خلال الرجوع للإحصائيات والتقارير والبحوث الاجتماعية التي أجريت على المجتمع، وتلعب الإحصائيات الرقمية دورا مهما في عملية التخطيط كالإحصائيات المتعلقة بعدد السكان والخدمات الاجتماعية المقدمة.

ب- مرحلة إعداد مشروع الخطة: بعد جمع المعلومات والمعطيات يتم على ضوئها البدء في وضع ملامح المشروع وتجلياته ومرحلة إعداد مشروع الخطة تشبه تماما مرحلة إعداد بحث علمي فبعد تجميع المعلومات والمعطيات يستطيع جهاز التخطيط أن يضع تصميم لهذا المشروع.

ج- مرحلة تصميم الإطار النهائي: تبدأ في هذه المرحلة النقاشات واللقاءات حول التصميم النهائي بمعرفة الاقترابات النظرية للخطة وتكاليف العملية التمويلية والمقارنة بين البدائل المقترحة والمفاضلة بينها ثم تعرض على أجهزة التخطيط المركزية للتنسيق بينهما. وإقراراها بصورة نهائية

د- مرحلة تنفيذ الخطة: تعتبر هذه المرحلة رئيسية لأنها تترجم الخطة والبرامج إلى سلوك تطبيقي وفق التخطيطات التي رسمت ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع وهذا مع تخويل الهيئات المنفذة مرونة وبعض الاستقلالية.

ه- مرحلة المتابعة والتقييم: تنشأ بعد مرحلة البدء في التنفيذ، والمتابعة الميدانية تشمل المراقبة وتكون بالتوازي مع التنفيذ لتسجيل المشكلات التي قد تنشا والتي لم تكن متوقعة ومتابعة نسبة نجاح الانجاز، ويعد التقييم من أساسيات التخطيط فكلما كان التقييم، كلما استطاع المنفذ أن يتعرف على وتيرة العمل وحجم الانجاز والمدة المحددة، وعن طريقة المتابعة والتقييم يمكن إعطاء توجيهات ومطالب جديدة.

القواعد الأساسية للتنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على جملة من المبادئ والقواعد المدروسة والمجربة، من خلال الممارسات ونتائج الدراسات العلمية المتوصل إليها وتشمل القواعد الأساسية ما يلي:

1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي:

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر من أهم مبادئ التنمية المحلية، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسسيهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، خاصة في مجال الادخار والاستهلاك؟

2 توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية:

حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، لأن إشباع الحاجات بزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية.

3- تكامل المشروعات والخطط التنموية

يعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة.

4- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ.

5- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي

تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي او في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة... الخ

6 لإسراع بالنتائج المادية الملموسة

وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائدة السريع التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل

ذلك لابتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع من المشروعات يتطلب خبرات فنية معقدة

7- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا منى عوامل نجاح هذه المشروعات إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وانجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية

8 – التقويم:

يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها و العمل الفوري على حلها كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عملية التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية

أشكال التنمية المحلية

أولا : التنمية المحلية الاجتماعية.

تعد الإدارة المحلية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميدان الاجتماعي والمتمثلة فيما يلي:

1. مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات المحرومة
2. إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل
3. تقوم الإدارة المحلية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فهي تحدد في هذا المجال حاجة المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن
4. مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية
5. تشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة.

ثانيا: في مجال التنمية الثقافية

تقوم الإدارة المحلية بدور هام في هذا الميدان، حيث تتولى ما يلي:

1. إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية التعليم
2. حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية أو جمالية
3. تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام
4. ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية

ثالثا: في ميدان التنمية الاقتصادية

تقوم الإدارة المحلية بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء الوحدات المحلية وذلك عن طريق:

1. المبادرة بإنشاء مشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني
2. تسيير المرافق العامة على المستوى المحلي (الأسواق، دور الحضانة، قاعات الحفلات... الخ)
3. تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات السياحية
4. مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الامكانيات الاقتصادية المحلية وتوجهها لخدمة السكان المحليين
5. تحقيق أهداف التخطيط بالوسائل المتوفرة لديها ،وهذا من خلال إدارة نشاطها الصناعي والتجاري وكذلك تحصيل الضرائب من المؤسسات التي هي تحت رقابتها.

رابعا: في ميدان التنمية السياسية والإدارية

تتمثل في تقريب الإدارة السياسية من الأفراد، حيث أن الإدارة المحلية تمكن من الاتصال المباشر بين المواطنين وممثلي الحكومة، هذا بالإضافة إلى إتاحة فرص التنشئة السياسية للمواطنين من خلال الانخراط في العمل السياسي على المستوى المحلي. وذلك أن المجالس المحلية القائمة على أساس الانتخاب تعد ركيزة النظم المحلية في ظل ما تهدف إلي تحقيقه من وحدة الأفكار بين أعضائها.

أما في الميدان الإداري فتهدف إلى التخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلات البيروقراطية وتحقيق رشادة عملية صنع واتخاذ القرار.

خامسا: في مجال حماية البيئة

إن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي أفرز عدة مشاريع أثرت في التوازنات الايكولوجية، لهذا تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة تحقيق مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم انشاء هياكل إدارية على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فالإدارات المحلية معنية بدرجة أولى لتطبيق تدابير حماية البيئة والمتمثلة في:

1. حماية الوسط الطبيعي وخاصة المياه من أي صرف أو روافد صناعية.
2. محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية
3. تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة
4. مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (المائي، البحري، الجوي)
5. إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل
6. إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق.

المشاركة في التنمية المحلية

لقد أصبح لمفهوم مشاركة المجتمع دورا متزايد الأهمية في فلسفة التنمية المحلية، خاصة بعدما فرضه الواقع القائم في البلدان المتخلفة من استحالة تنميتها بنفس الطريقة، التي حدثت في المجتمعات المتقدمة، وذلك لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية بينهما. هذا ولقد كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على السياسات التنموية أهمية المشاركة الاجتماعية لإنجاح المشروعات التنموية على المستوى المحلي.

أولا: تعريف المشاركة في التنمية

استنادا إلى تعريف الأمم المتحدة فالمشاركة في التنمية تعني " مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ومساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية". فقيام المشاركة على مساهمة المواطنين يتطلب التهيكل ضمن هيئات وجمعيات لتتوحد الأفكار والجهود بين المجالس المنتخبة وهيئات المجتمع المدني، ودور المواطنين مهم في عملية التنمية لتحديد المشروعات والمساعدة في ترتيب الأولويات

ثانيا: أهمية المشاركة في التنمية

لقد أشار دوباي من خلال دراسته التي أجراها على التنمية في بلدان العالم الثالث، إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها، وذلك في كونها:

- ✓ تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليون مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.
- ✓ تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وإيجابي في مجربات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم
- ✓ تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.
- ✓ تعمل المشاركة على تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.
- ✓ تدعم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع.
- ✓ تزيد المشاركة من الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية.
- ✓ تعود الأفراد على الحرص على المال العام وتضافر الجهود المحلية مع الجهود الحكومية لتحقيق الأهداف التنموية.

مستويات المشاركة في التنمية

تتم مشاركة الأفراد المحليين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة، حيث تختلف طبيعة ودرجة هذه المشاركة وأشكالها من مجتمع لأخر، حسب طبيعة النظام السياسي السائد فيه وبحسب البناء الاجتماعي الذي يميزه، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة، هي التي تنظم شكل المشاركة وطرقها خاصة بالنسبة للدول التي تتبع أسلوب الإدارة المحلية في تنظيمها الإداري. ويمكن تقسيم مشاركة الأفراد في التنمية المحلية إلى مستويين وهما:

1- المشاركة على المستوى الفردي:

في دراسة أجراها " كارل دوتش" حدد ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي،هي:

- المستوى الأول: يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع، حيث حدد كارل دوتش ستة شروط يجب أن تتوفر ثلاثة منها في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي:

- ✓ العضوية في منظمة سياسية ما

- ✓ التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح للانتخابات
- ✓ حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منظم
- ✓ المساهمة في الحملات الانتخابية
- ✓ مناقشة القضايا المهمة في المجتمع مع السلطات المسؤولة
- ✓ الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد

- المستوى الثاني: يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع، يساهمون ويشاركون فيه برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

- المستوى الثالث: يشمل أولئك الذين يساهمن أو يشاركون بشكل موسمي منقطع.